إتهامات بالفساد بأعرق مؤسسة قومية ومحاولات لتشكيل إتحاد جديد:

اتحاد المحامين العرب يمر بأسوأ أيامه ومخاوف من انهياره

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام بدارين:

تسارعت على نحو مفاجيء خلال الاسبوع الماضي حلقات التفسخ والانهيار التي طالت وتطال اقدم واعرق هيئة قومية عربية في مجال النقابات المهنية وهي اتحاد المحامين العرب الذي يشهد منذ اسابيع حالة تفسخ غير مسبوقة وخلافات متصاعدة دخل فيها العامل الشخصي والعامل المصري تحديدا قبل ان يدخل فيها العامل الاقليمي بسبب الخلافات السياسية وتحديدا تلك المتعلقة بالموقف من احتلال العراق ومن محاكمة الرئيس صدام حسين.

وعلى نحو استقبله المحامون العرب بشكل صاعق قررت نقابة المحامين التونسيين او الهيئة الوطنية للمحامين في تونس والتي تعتبر من اعرق النقابات العربية.. مقاطعة اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي يفترض ان يعقد في طرابلس الليبية يومي غد وبعد غد. وارسلت النقابة التونسية مذكرة بهذا الخصوص حصلت «القدس العربي» على نسخة منها تعلن فيها مقاطعة اجتماع ليبيا لعدة اسباب على رأسها استضافته من قبل نقابة مطعون في شرعيتها وهي النقابة الليبية واملت النقابة التونسية بان يحصل تأجيل للاجتماع حتى يعقد في ضيافة نقابة لا تشوب شرعيتها اي شائبة.

ويتوقع ان تساهم الخطوة التونسية في مقاطعات اخرى لاجتماع طرابلس لكن اهم ما تعبر عنه هذه الخطوة هو الصراع الخفي بين مجموعة كبيرة من الهيئات النقابية القانونية العربية وبين قيادة الاتحاد ومقره في القاهرة حيث تم ترتيب صفقة عقد الاجتماع المكتبي الدائم مباشرة مع نقابة ليبيا بالرغم من وجود مشكلة قديمة تتجاوز العام في عمرها داخل الاتحاد باسم العنوان الليبي.

وكانت السلطات الليبية قد حلت في وقت سابق من العام الماضي هيئة النقابة المنتخبة وبقرار من المؤسسة البرلمانية الليبية وتم الاعداد لانتخابات سريعة نتج عنها ابعاد الكثير من الوجوه وتواجد قيادة جديدة للنقابة الليبية ونقل ملف الخلاف بين المحامين الليبيين الي الاتحاد العربي الذي اتخذ في ذلك الوقت قرارا سلبيا مما حصل في ليبيا، معتبرا ان مجلس النقابة المنحل هو الهيئة الشرعية المعترف بها من قبل الاتحاد العربي الى ان تحصل انتخابات حقيقية ويتشكل مجلس جديد طوال الفترة المتبقية من ولاية النقابة التي تم حلها. ويقول محامون عرب بارزون تحدثوا لـ «القدس العربي» بان قرار امانة الاتحاد ومقرها القاهرة بعقد المكتب الدائم في طرابلس بالرغم من وجود اشكال بعنوان الشرعية هو محصلة لحسابات سياسية وشخصية وخطوة انقلابية على الشرعية التي كان قد دافع عنها اصلا اتحاد المحامين العرب من خلال اجتماع الخرطوم.

وهذا الانسجام ما بين النقابة الليبية الجديدة وبين امانة الاتحاد في القاهرة دفع نقابة تونس للمقاطعة ودفع العشرات من المحامين العرب المستقلين للتفكير بتاسيس هيئة جماعية مستقلة تنطق باسمهم في خطوة يتم التشاور حاليا عليها بين المحامين في عدة عواصم وهي خطوة اذا حصلت ستهدد ما بقي من مؤسسة الاتحاد العربي العريقة التي يتجاوز عمرها عدة عقود والتي تأثرت فيما يبدو بتراشق سابق للإتهامات حول حصول مخالفات مالية وسياسية وإدارية ومواقف لاتمثل حقائق ما يتفق عليه في المؤتمرات الإتحادية.

ومشكلة الاتحاد العربي في الواقع لا تقف عند هذه الحدود، فالفرصة الان متاحة تماما لانقسام افقي وجذري في الاتحاد اذا ما اكتملت حلقات المبادرات المغاربية العربية لتشكيل اتحاد جغرافي وقاري جديد يضم ويمثل المحامين في دول المغرب العربي فقط وهي مسألة تبحث على نطاق واسع وتم اعداد اوراق وملفات بخصوصها.

وقبل ذلك كان انسلاخ اخر قد اثر جذريا في جسد الاتحاد العريق الذي تتسارع خطوات انهياره الان حيث استقل المحامون في دول الخليج العربي بأنفسهم وشكلوا جمعية تمثلهم وتمثل الهيئات القانونية في الخليج بعد مبادرة اشتغل عليها محاموا الكويت ودعمتها حكومتهم سياسيا وماليا لاكثر من ثلاث سنوات.

وقد لا يكتفي المحامون في بلدان مثل الكويت والبحرين بالانسلاخ فقط عن الاتحاد العربي ولكنهم يقاطعون اصلا فعاليات الاتحاد واجتماعاته منذ اشهر ويسعون للاستقلال التام فيما تمكنهم امانة الاتحاد من حجج وذرائع من استخدامها في السياق.

ومن الواضح والملموس ان الاشقاق الكويتي والبحريني وبالنتيجة الخليجي خرج الى حيز الوجود بسبب تضارب الخلافات السياسية بعد الاحتلال الامريكي للعراق حيث اتخذ الاتحاد العربي انذاك مواقف عديدة ضد الاحتلال لم تعجب المحامين في الكويت ودول خليجية اخرى وتأصل العناد الكويتي والرغبة في الانسلاخ عن جسد المحامين العربي بعد محاكمة صدام حسين وبيانات بعض شخصيات الاتحاد القومية التي تطالب بمحاكمة عادلة للرئيس صدام وتشكك بالاحتلال ومحاكمته. وفي النتيجة يمكن القول ان الاتحاد العربي للمحامين يمر باسوأ ازمة يعرفها في هذه المرحلة فيما يعقد اجتماع طرابلس وسط هذه الاجواء.

إنتهاكات حريات الصحافة.. توقيف.. تدخلات.. مضايقات.. وقانون العقوبات «الأسوأ»

الصحافيون الاردنيون يرون بان المجلس الأعلى للإعلام بلا تأثير

عمان ـ «القدس العربي»:

اكد تقرير مهني جديد ان حالة الحريات الاعلامية في الاردن لم تشهد تقدما يترجم دعوات الاصلاح السياسي التي يجري الحديث عنها في البلاد منذ سنوات، واظهر التقرير ان حالة الحريات في العام 2005 ظلت تراوح مكانها بالرغم من كل الوعود الحكومية برفع سقف الحريات. واظهر استطلاع للرأي تضمنه التقرير ان اغلبية الاعلاميين في الاردن ما زالوا غير راضين عن حالة الحريات حيث قال نحو 84 % من الإعلاميين ان حالة الحريات هي متوسطة أو اقل.. فيما كشف الرصد الميداني الذي اجراه فريق التقرير ان الانتهاكات بأشكالها المختلفة الواقعة على حرية الاعلام ما تزال مستمرة بدءاً من التوقيف مروراً بالتدخلات والمضايقات والرقابة المسبقة وليس انتهاء بالمحاكمات.

واظهر الاستطلاع الذي نظمه مع التقرير مركز حريات وحماية الصحافيين أن حالة التفاؤل الحذر التي كانت سائدة لدى الصحافيين في استطلاع عام 2004 تجاه التقدم في حرية الإعلام قد استمرت حيث قال 7. 24 % انها شهدت تقدما بدرجة قليلة و 31.3 % قالوا انها تعد تقدما بدرجة متوسطة في حين قال 9.3 % فقط أنها شهدت تقدما كبيرا.

واعتبر 4 % فقط أن الحريات شهدت تراجعا بدرجة كبيرة و 4.7 % تراجعا متوسطا و 4 % تراجعا بدرجة قليلة فيما أجاب 22 % بان حال الحريات على حالها ولم يتغير.

وتؤشر هذه الأرقام على أن الصحافيين لديهم إحساس عام بوجود محاولات جرت خلال العام الماضي لتحسين واقع حرية الإعلام في الأردن استنادا إلى التوجهات الملكية الداعمة لحرية الإعلام والرافضة لحبس الصحافيين.

لكن في الوقت ذاته لا زال الاعتقاد الواضح بان حالة الحريات الإعلامية بقيت على حالها وهو ما يكشف أن كثيرا من القضايا المفصلية في الإعلام لم يحدث عليها تغيير جذري.

وفيما يتعلق بالتشريعات الاعلامية أظهرت نتائج الاستطلاع انه ورغم الجهود التي بذلت لتحسين المناخ التشريعي الناظم للإعلام لا تزال الأغلبية الساحقة من الصحافيين يعتقدون بان التشريعات في الأردن تشكل قيدا على حرية الإعلام، حيث قال 70,7 % منهم إن القوانين تشكل قيدا على حرية الإعلام فيما يرى 19,3 % انه لا يوجد أي تأثير لهذه التشريعات في حين أن 10 % فقط من الصحافيين يرون أنها تسهم في تقدم حرية الإعلام.

وربما لهذا تفسير منطقي ـ كما يقول التقرير ـ حيث ان الوعود الحكومية بتغيير التشريعات لدعم الحريات ظلت دون تطبيق ومدار جدل دون خطوات عملية للأمام، فيما بدا الوعي القانوني لدى الصحافيين وتأثير التشريعات على عملهم يزداد عن السابق.

وما يزال قانون العقوبات هو أكثر القوانين التي تؤثر سلبا على حرية الإعلام برأي 62 % من الصحافيين، يليه قانون المطبوعات والنشر 57,3 % ويأتي بعده قانون محكمة امن الدولة 50,7 % ثم قانون وثائق وأسرار الدولة 44 % ثم قانون الإعلام المرئي والمسموع بنسبة 36,7 % ، وأخيرا قانون نقابة الصحافيين بنسبة 20,7 %. والملاحظة البارزة انه ورغم ازدياد وعي الصحافيين بان القوانين تضع قيودا على حريتهم إلا أن اغلبهم ما زال يعجز عن تحديد المواد القانونية التي تضع هذه القيود وهو ما يزيد من المسؤوليات والأولويات لأهمية الوعي القانوني للإعلاميين وأهمية التدريب.

الا ان الاجابات تظهر ارتفاع قلق الصحافيين من عقوبة الحبس حيث اورد 135, % منهم ان الحبس هو اكثر القيود على الحرية.. هذا القلق ظهر جليا في الجدل الذي رافق المناقشات حول تعديل قانون المطبوعات واستجابة الحكومة ـ خلال العام الماضي بتقديم قانون ينص على عدم جواز حبس و توقيف الصحافيين.

وبجانب الحبس فان ابرز الاجابات التي اوردها الصحافيون شملت العقوبات والغرامات المالية والذي يأتي على الارجح نتيجة صدور عدد من الاحكام القضائية بالغرامة ضد عدد من الصحافيين خلال العام المنصرم.

ولا يزال اغلبية الاعلاميين يرون انه لا يوجد تأثير لوجود المجلس الاعلى للاعلام على حرية الاعلام وارتفعت النسبة عن العام الذي سبقه بشكل كبير حيث قال 76 % من الصحافيين المستطلعة اراؤهم ان المجلس الاعلى للاعلام لا تأثير له في حين كانت النسبة 3. 58 % في استطلاع عام 2004.

ووجد 16,7 % انه يسهم في تقدم الحرية مقابل 24 % كانوا يعتبرونه كذلك عام 2004 واعتبر 6,7 % بانه على العكس من ذلك يسهم في تراجعها مقارنة بـ 9,4 % عام 2004 ورغم ذلك فان المؤشرات تكشف ان معرفة الاعلاميين بدور المجلس تحسنت، حيث اظهرت اجاباتهم انهم باتوا اكثر معرفة من السابق بما يقوم به المجلس. وعلى غرار النظرة تجاه المجلس الاعلى فان اغلبية الاعلاميين ما زالوا ايضا يعتقدون ان الغاء وزارة الاعلام لم يلعب أي دور مؤثر في حرية الاعلام، حيث يرى 69,3 % من الصحافيين ان الغاء الوزارة لا تأثير له على حرية الاعلام، وهي نسبة اعلى من عام 2004 حيث كانت 62.5 % فقط. وكشفت نتائج الاستطلاع عن تراجع عدد الاعلاميين الذين يتعرضون للتوقيف على قضايا لها علاقة بالاعلام حيث قال 15,3 % من المستطلعة اراؤهم انهم تعرضوا للتوقيف قبل عام 2005 مقابل 84,7 % لم يتعرضوا لها.. اما خلال عام 2005 فلم يتعرض للتوقيف سوى 1,3 % من المستطلعة اراؤهم فيما قال 98,7 % انهم لم يتعرضوا لها.. وهي نفس النسبة التي اظهرها استطلاع عام 2004 مما يشير الى تراجع التوقيف للصحافيين.

ويكشف الاستطلاع عن تعرض 12 % من الاعلاميين للمحاكمة قبل عام 2005 في قضايا لها علاقة بالاعلام.. اما خلال العام 2005 فقد تعرض 5,3 % من المستطلعة اراؤهم للمحاكمة الا ان هذه الارقام تشير الى الاشخاص الذين تعرضوا للمحاكمة ولا تحدد عدد القضايا التي تعرض لها كل منهم. ويكشف الاستطلاع ايضا عن تراجع في عدد الصحافيين الذين يتعرضون للمحاكمة مقارنة بعام 2004 والذي تعرض خلاله 16.7 % من الاعلاميين للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالاعلام. وحين سئل الاعلاميون الذين تعرضوا للمحاكمة خلال عام 2005 عمن حرك الدعاوى اظهرت اجاباتهم ان الجهات الحكومية والمسؤولين في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية هم اكثر الجهات التي تحرك دعاوى ضد الصحافيين تليها الشركات الخاصة ثم المواطنين العاديين.. يلي ذلك دائرة المطبوعات والنشر فيما لم تكن الاجهزة الامنية من بين هذه الجهات على الاطلاق.

وما يزال الاعلاميون في الاردن يتعرضون للضغوط حيث قال 30 % من المستطلعة اراؤهم انهم تعرضوا للمضايقة خلال عام 2005 بسبب ارائهم او مواقفهم او بسبب ما نشروه او كتبوه في حين قال 70 % انهم لم يتعرضوا لها.

وبالرغم من ان نسبة المضايقات تعد مرتفعة الا انها تراجعت عن النسبة التي كانت عليه عام 2004 حيث كان 40.6 % من المستطلعة اراؤهم قد قالوا انهم تعرضوا للمضايقة في استطلاع عام 2004 مقابل 57.3 % لم يتعرضوا لها.

واظهرت اجابات الاعلاميين ان ابرز انواع المضايقات التي تعرضوا لها كانت اتصالات التأنيب الشفهية والتي بلغت نسبتها 41,7 % تلاها الفصل من العمل او منع النشر والطباعة او فرض رقابة داخلية وكل منها بنسبة 10 % تلتها انواع اخرى من المضايقات مثل حجب المعلومات في حين كان التعرض للضرب اقل هذه المضايقات ولم تتجاوز نسبته 1,7 % .

وحين طلب من الاعلاميين تحديد الجهة التي تقف وراء المضايقة التي تعرضوا لها ابرزت الاجابات ان اغلب هذه المضايقات كانت من قبل شخصيات متنفذة دون تحديدها وبنسبة بلغت 53,3 % ثم وزراء ومسؤولين في الحكومة بنسبة 44,4 % تلتها الاجهزة الامنية بنسبة 28,9 % ثم الزعامات العشائرية 20 % فالاحزاب 8,9 % فشركات اعلان 6,7 % واخيرا نقابات بنسبة 4,4 % علما بان الصحافيين المستطلعة اراؤهم سمح لهم بتقديم اكثر من اجابة على السؤال.

رئيس الحزب الناصري يشمت بسحل أعضاء «كفاية».. وصول أزمة القضاة لطريق مسدود واتهام الاخوان بإشعالها.. وتوجه نحو المصايف

محادثات غير مباشرة بين الحزب الحاكم و«الاخوان».. وهجمات عنيفة ضد جمال مبارك.. واتهام النظام بانعدام النخوة لاعتقاله النساء

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاربعاء عن بدء جولة الرئيس مبارك الأوروبية واختيار حسين مجاور رئيسا لاتحاد العمال بدلا من السيد راشد الذي قدم استقالته ومقتل قادة المجموعة الارهابية المتهمة بتفجيرات دهب والجورة ورصد سبعمائة وخمسين مليون جنيه لتطوير مدينة الاقصر لتصل الى مستوى عالمي يليق بمدينة فيها ثلث الآثار في العالم، وقرار النيابة تجديد حبس 28 من اعضاء حركة كفاية بينهم صحافيان لمدة خمسة عشر يوما اخرى والاستعدادات لامتحانات اخر السنة واستعدادات المصايف ايضا لفصل الصيف واستمرار العمل لتحويل مدينة رأس البر الى مصيف عالمي عام 2007 حسب تصريحات محافظها محمد فتحي البرادعي وقيام وزارة الزراعة ومحافظ كفر الشيخ اللواء صلاح سلامة بالتحقيق في مخالفات جمعية مطوبس واعتداءاتها على اراضي بحيرة البرلس وفشل كل محاولات حل الأزمة بين نادي القضاة والمجلس الاعلى للقضاء. وإلى شيء مما في جعبتنا بادئا بما لا أوافق عليه.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وهجوم ضده وضد نظامه ازعجني لأبعد الحدود وكيف لا أنزعج ولا ارتجف غضبا بينما يقول من لم يعد صديقي ولا زميلي ايضا رئيس تحرير «الدستور» ابراهيم عيسى ـ ويالیتني ما نقلت ما يقول:

«هل يريد هذا النظام ان يفهمنا أنه قوي وجامد ومحدش يقدر يقف قدامه فيقبض على ثلاث بنات ويدخلهن السجن ويوجه لهن تهمة إهانة الرئيس؟ لهذا الحد النظام الراجل قوي والجامد خالص مفزوع ومرعوب من تلت بنات؟ ايه الرجولة دي كلها؟! ثم كذلك النظام لا يطيق نقدا وصياحا مسرسعا من ثلاث بنات في مظاهرة مؤيدة للقضاء، ما هذا النظام الذي تحرش بالبنات في المظاهرات ثم قبض على البنات في مظاهرات اخرى؟ انه نظام دكر فعلا!

نظام يملك مئات الألوف من اللواءات والضباط والمخبرين وعساكر الامن المركزي ويرتجف من ثلاث بنات يتظاهرن مع زملائهن ويصرخن بصوت متحمس رغم نعومته ضد الفساد والاستبداد.

معقولة نظام بمنافقيه وأفاقيه ونصابيه ولاحسي حذائه وقطعان موالسيه يرتعب من هتاف بنات لا يملكن سوى شجاعة الحق في مواجهة وقاحة الباطل، نعم ان قبض النظام الفاسد والمستبد على بنات وشابات في وحشية مثيرة للاشمئزاز واصطناع قضية ضدهن «مع آخرين من زينة شباب ورجال مصر» دليل آخر على نظام فقد نخوته وشرفه! ان يزج نظام بفتيات ونساء في السجن بتهم سياسية، فهذا يعني انه نظام في لحظة ضعف وهشاشة وارتباك وفقدان أعصاب ويكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة، ويعني في الوقت نفسه ان الوطن وصل لمرحلة من الغضب والغليان والفوران أدخلت البنت المصرية بقوة في معركة ممتدة وواسعة ضد الطغيان، نظام مبارك اعلن انه لا حدود في الدفاع عن بقائه على العرش بعد ربع قرن من الحكم ودخوله سن التاسعة والسبعين، لا حدود ولا خطوط حمراء ولا حد أدنى من القيم، حين تتحرك النساء للمقاومة ضد محتل «جميلة بوحريد مثلا»، أو ضد استمرار حرب «حركة النساء الأربع» في اسرائيل من أمهات الجنود اللاتي أجبرن رئيس الوزراء باراك على الانسحاب امام مقاومة حزب الله في جنوب لبنان او ضد الدكتاتورية «حركة أمهات ساحة مايو مثلا» فان هذا يعني نجاحا حقيقيا قادما وأكيدا.

كانت أم عمارة الانصارية ممن ثبت بجوار النبي صلى الله عليه وسلم لما هرب مسلمون وانهزم آخرون في معركة أحد، وقفت أم عمارة مع أبنائها ثابتة شامخة مقاتلة تدافع عن نفسها حينا وعن النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا اخرى، لا نصر في حرب ضد الشرك أو الاستبداد او الفساد إلا بأم عمارة الانصارية وقد ظهرت!».

وإلى قصة ـ ما اسخفها قبل ان اقرأها ـ افتعلها كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل عن رئيسنا وقال فيها ـ وليته ما قال:

«كانت الساعة قد قاربت منتصف الليل بقليل، شق صوت بكاء حاد هدأة الليل، في شارعنا ثمة مصائب كثيرة لكن لا يوجد مصيبة تستدعي ان يعلو البكاء من شقة الاستاذ عاطف الاهبل الذي لم تجعل له زوجته شيئا يتباكى عليه حسب تصريحه ذات خناقة لم يعد صوت بكاء حاد بل اصبح صوت نشيج يقطع القلب مصحوبا بعبارات مثل «سامحنا، ليه ماخدناش بالنا من كده يارب غفرانك، مابدهاش بقى، لن اقف مكتوف الايدي هكذا سأجد الخبر اليقين لدى جاري اللزم الاستاذ سيد، هرعت إليه طارقا بابه، فتح لي والدموع تبلل فانلته الحمالات، مالك يا أستاذ سيد، كفى الله الشر، رد وهو يحاول مسك نفسه بالعافية «مافيش، ندمان شويتين كان يبدو من صوت بكاء وعويل المدام والأولاد المتحلقين في الصالة انهم يشاركون الاستاذ سيد في ندمه، «مش عايز أقتحم ندمك بس في حاجة أقدر أقدمها، لم يجب عن سؤالي فقد زعق فيّ أكبر ابنائه فجأة ماتعيطش على الجرنان ياحيوان، كان ابنه الاوسط الشهير بحيوان ممسكا بصحيفة «الاهرام» يقرأ شيئا ما في صفحتها الأولى ثم يبكي ويمررها لأخيه الاصغر الذي اخذ يقرأ لأمه الأمية بعض ماهو مكتوب فيها بصوت مختنق بالدموع فتلطم الأم ويتجدد بكاء الجميع، بانت الرؤية إذن، هناك مصيبة في البلد وأنت أيها الغافل لا تدري عنها شيئا، هو في ايه يا أسطى سيد، ما ترسوني على الحكاية جايز اشاركك الندم، قال الاستاذ سيد بعد ان جفف غدده الدمعية ونظف غدد مناخيره إنت بالذات حتندم قوي، هات له الجرنان يافاشل، كان الاستاذ سيد متعودا على ان يخاطب ابنه العاطل من سنين بهذا اللقب تشجيعا له، اعطاني الفاشل جرنان «الاهرام» مشيرا لي الى برواز في صفحته الاولى كان مبللا بعض الشيء، لفت انتباهي العنوان «كل سنة وأنت طيب ياريس»، بدأت في قراءة السطور الاولى وما هي إلا لحظات وفهمت سر ندم الاستاذ سيد وأسرته وبكاء أهل الشارع بل وأهل مصر كلها من قراء «الاهرام» ليس ذلك فقط فها أنا أشاركهم الندم والبكاء وأجتهد في ابعاد الصحيفة عني لكي لا تغرق في دموع الندم التي سالت مني».

وبسبب سخافة الرواية وركاكتها فسأؤجل ما تبقى من سخافات الى تقرير الغد وان كنت ميالا لتجاهلها حتى اجد مساحات لبعض ماهو آت، ففي «الجمهورية» اسعدنا رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد علي ابراهيم الذي يصاحب رئيسنا في رحلته الاوروبية بقوله:

«لقد اعلنت المستشارة الألمانية نجيلا ميركل في المؤتمر الصحافي مع الرئيس مبارك يوم 11 مارس انها ستسعى دائما الى سماع نصائح الرئيس مبارك اذا كانت المصالح الالمانية الاقتصادية مهددة تحت اي ظرف بالشرق الاوسط، وها هو مبارك يعود مرة اخرى لألمانيا في اقل من شهرين ليتشاور مع الاصدقاء من جديد حول تهديدات عسكرية وانفلات أمني ربما تهدد الاستثمارات الأوروبية وتنزع استقرار المنطقة وتصدر اليها وحش الارهاب المقيت الذي بدا انه يعيد تنظيم صفوفه لتحقيق ضربة اخرى مباغتة، طبعا لن ينسى الرئيس مبارك ان ينقل للمستشارة الالمانية انجيلا ميركل ان قطع لمعونات عن الفلسطينيين في هذا التوقيت الحساس سيعطي الفرصة للارهاب لينمو داخل مجتمع يائس ومحبط، وسيجر المتطرفون والأنظمة المغامرة في الشرق الأوسط العالم الى أتون مشتعل تصيب شظاياه ولظاه الجميع، ويكتوي بناره أقرب الجيران إلينا وهم الأوروبيون».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وأمين امانة السياسات وتعرضه الى شلال من الهجمات العنيفة والساخرة في «الدستور» بسبب تصريحاته في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد اجتماع المجلس الاعلى للسياسات المنبثق عن امانة السياسات، فقال عنه زميلنا بـ«العربي» وصديقنا وعضو مجلس نقابة الصحافيين جمال فهمي في بابه ـ كتابة ـ بـ«الدستور»:

«شعرت بمرارتي على وشك ان تنفقع بعدما قرأت تصريحات للأستاذ جمال تحدث فيها كالعادة بنبرة ولغة الذي ورثنا فعلا لا الذي ينتظر الوراثة، ولكن بعيدا عن اللغة فقد كان مضمون الحديث منقوعا في الغطرسة واحتقار المصريين إذ لم يكتف السيد النجل بالدفاع عن الطوارىء التي توسل بها نظام والده طوال ربع قرن كامل من الزمان لابقاء المجتمع محبوسا مسجونا بين جدران القمع والخوف وانما تجاوز معاليه كل الحدود فاعتبر ان انهاء مأساة الطوارىء التي عاش بها فقط حكم والده الرئيس كل هذه العقود والسنين لا يحظى باهتمام الشعب المصري، وأنه «قضية غير شعبية وليست ضمن اهتمامات المواطنين في الشارع».

اهمية هذا الكلام ليس انه اثبات للمرة الألف ان الابن هو عنوان أبيه وسره، وانما خطورته وأهميته انه فضح بتهوره حقيقة نظرة ابن الرئيس للمصريين فهم عنده اقل شأنا من أن يهتموا بحريتهم وكرامتهم، كما أنهم ـ غالبا ـ أغبياء لا يستطيعون أن يدركوا العلاقة بين بؤس أحوالهم ومرار عيشهم وسواد أيامهم وبين النظام الدكتاتوري الفاسد الذي رقد على قلوبهم وفوق أنفاس أهاليهم كل هذه السنين.

تلك هي مشكلة جمال مبارك الحقيقية معي ومع اغلب سكان هذا الوطن لكن مشكلتي الاكبر في تلك اللحظة هي ان اعرف أي شارع بالضبط في مصر الذي التقى فيه سعادته بالمواطنين المصريين الذين تحدث عنهم بكل هذه الثقة؟! هل يمشي السيد النجل في الشوارع اصلا؟!».

أهذا كلام يقوله جمال عن جمال؟! وفي نفس العدد قال زميلنا احمد فكري عن نفس المؤتمر الصحافي:

«تصور، سحل القضاء في الشارع شأن «داخلي»! وتمديد الطوارىء وتمكين الشرطة من اعتقال الناس وانتهاك حرياتهم وحقوقهم وأمنهم شأن نخيوي»!

أما تعديل المادة 76 المعيب والذي يكرس التوريث فمجرد شأن «شخصي» شخصي شخصي!

هذا ما قاله جمال مبارك في مؤتمره الصحافي العالمي ـ لم تشر اي صحيفة أجنبية الى كلمة واحدة عن هذا المؤتمر العالمي خالص كما لم تذعه على شاشتها إلا محطة النيل للأخبار وقنوات الفقي ـ قال ذلك ليغسل ـ في جراة واندفاع ـ كل مساحيق التجميل التي سعى المراهنون عليه، والمبايعون له والمستفيدون منه الى تسويقه بها.

وبدا الوريث على حقيقته، ابن زمانه، او الأصح «ابن أبيه»، وسره، وعنوانه وصورته، وامتداده في الظلم والقهر والطوارىء والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والخراب السياسي الذي تعانيه مصر! المراهنون على جمال مبارك الآن لا يقدرون على أن يفتحوا عيونهم القوية في عيون الناس مهما كانت متجاسرة وقادرة، فهم الذين روجوا لجمال مبارك بفكره الجديد وعبوره الى المستقبل خلال حملاتهم الاعلامية لتدشينه الابن مثل الأب!

نعرف ان المنافقين المداهنين الذين يصحبون جمال مبارك ويصاحبونه ويجعلون منه أملا لمناصبهم وجسرا لنفوذهم لايزالون يزينون «نسخ» جمال مبارك، لكن الناس كلما خطب جمال مبارك خطابا او تكلم في ندوة او صرح في مؤتمر يكتشفون دون أي صعوبة مدى الصعوبة الشديدة في «بلع» أكذوبة صناعة رديئة لصورة شاب لا يملك شيئا من الجماهيرية، ولا الحكمة ولا الفطنة ولا الزعامة ولا السياسة، شابا لا يملك إلا انه ابن حسني مبارك ولا أكثر؟!».

وإلى «المصري اليوم» وقيام زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي ـ في المنوع ـ بتحميل جمال مبارك بطريقة غير مباشرة المسؤولية عن عمليات القاء القبض على عدد من النساء والفتيات لتضامنهن مع القضاة فقال:

«اننا كنا نعتقد ان الزمن الذي يلقى فيه القبض على المواطن لمجرد استعمال حقه في التعبير عن رأيه بالوسائل المشروعة، ومنها التظاهر قد انتهى، لكن يبدو ان هذا الزمن لم ينته، وأن وزارة الداخلية عادت الى اسلوبها القديم الذي يشير الى تراجع واضح في مسيرة الاصلاح السياسي التي يتحدث البعض عن انها انطلقت ولن يوقفها احد، فما هو رأي هؤلاء في اعتقال نشطاء سياسيين والزج بهم في السجون مع الجنائيين لمجرد انهم استعملوا حقهم المشروع في التعبير عن رأيهم.

هل عاملتهم الداخلية هذه المعاملة القاسية واللا انسانية والمخالفة لحقوق الانسان وحتى لوائح والقوانين التي تنظم عمل السجون وكيفية مراعاة حقوق المسجون السياسي بداخلها لأن هناك في الحزب الوطني من أفتى بأن قضية القضاة هي «وهم».

ان الوهم والسراب هما في حديث البعض عن الاصلاح السياسي وعدم التراجع عنه، الذي اكتشفنا فجأة انه ليس من أولويات الشعب المصري، وليس من اهتماماته، وأنه ليس القضية التي تشغل بال المواطن المصري».

معركة القضاة

وإلى معركة القضاة وأبرز ما نشر عنها من تعليقات وأولها لزميلنا حازم منير احد مديري تحرير جريدة «روزاليوسف» الذي قال في بابه اليومي ـ رأي آخر ـ يوم الاثنين:

«انغمس بعض القضاة في حالة صراع سياسي حول قضايا تتجاوز همهم الاساسي وحقهم الشرعي ألا وهو قانون السلطة القضائية وبادر البعض من غير القضاة لتوريطهم بشكل غير مباشر في هذا الصراع المفتعل الساعي الى اشاعة الفوضى والصدام بدلا من الحوار والتطوير، ويمكن لأي مراقب ان يلاحظ تغييرات جوهرية في خطاب بعض قادة حركة بعض القضاة وتحول مثير للتساؤلات عن المغزي والدلالة فقد تطور هذا الخطاب من الحديث عن قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلالها الى المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري».

ومنه لـ «لاخبار» نفس اليوم وزميلنا خالد ميري وطمأنته للجميع بقوله:

«ولا يخرج الحديث الحالي عن مذبحة للقضاة عن عالم الأوهام، فإذا كان نادي القضاة حرص على مصالح القضاة واستقلال القضاء فما لا يجوز التشكيك فيه بأي حال هو حرص المجلس الاعلى لقضاء على صون كرامة القضاة وتحقيق الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، فالمجلس يضم شيوخ القضاة الذين حصلوا على مناصبهم بكفاءتهم وأقدميتهم المطلقة دون ان تتدخل الدولة في اختيارهم بأي شكل ورئيس المجلس المستشار فتحي خليفة هو صاحب الدعوى القضائية التي انهت فرض الحراسة على نادي القضاة في السبعينات والنائب الاول لرئيس النقض المستشار مقبل شاكر هو اول من اعد تعديل قانون السلطة القضائية طوال سنوات رئاسته لنادي القضاة بما يحقق كل مطلبه وأمنيات القضاة..

وبعيدا عن الأوهام، ففي بداية حكم الرئيس مبارك اعترض وزير المالية على تسليم الرسوم القضائية لوزارة العدل بدعوى انها موارد سيادية للدولة، لكن الرئيس اصر على ان تصل الرسوم وبالقانون للعدل لتدعيم ميزانية السلطة القضائية بما يحفظ لها الاستقلال وبما يحقق للقضاة الحياة الكريمة، وأتذكر تنفيذ الدولة الفوري لحكم الدستورية العليا التاريخي بالاشراف القضائي الكامل على كل صناديق الانتخابات ليفرز هذا الاشراف هذه المعارضة البرلمانية القوية».

وإلى هجوم ثالث على نادي القضاة إذ قال زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس إدار مؤسسة «روزاليوسف» يوم الاربعاء في بابه اليومي بجريدة روز ـ انتباه ـ

«لماذا تتعمد جميع الاطراف نفي أية علاقة للإخوان المسلمين بأزمة القضاة رغم ان صحيفة الجماعة هي التي نشرت البيان الشهير باسم «القائمة السوداء للقضاة المزورين» وهي التي عبثت بأمن واستقرار القضاة وأرادت اختراق صفوفهم والنيل منهم؟ لماذا يحاول الجميع أن يبرئوا تلك الجماعة مما فعلته وكأنها لم يكن لها أي دور في الاحداث رغم ان معظم المشاكل حدثت في الدوائر التي كان الاخوان مرشحين فيها وأرادوا النيل من القضاة الذين أشرفوا على الانتخابات فيها والمساس بسمعتهم وإرهابهم وابتزازهم بهذه التهمة البشعة «التزوير» التي هي أشد من الاغتيال بالرصاص؟ لقد اخترق بعض رجال القانون قاعدة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» ووجد القضاة العشرون أنفسهم يواجهون المجتمع وأسرهم وأولادهم وأصدقاءهم بهذه التهمة البشعة رغم ان رأس مال القاضي هو سمعته ونزاهته ومكانته بين الناس، انطلق المهيجون في هجوم عشوائي يطلبون محاكمة القضاة والتحقيق معهم ويالها من كارثة حين يتم اتهام انسان بريء في سمعته ونزاهته ثم نطلب منه ان يثبت العكس والذي يحمل عصا الاتهام عضو في جماع محظورة أرادت ان تنتقم وتبتز وتجعل من القضاة عبرة لغيرهم، أعيد طرح السؤال الذي بدأت به: من هو صاحب المصلحة في ان يفلت الاخوان بجريمتهم وأن يدفع قضاة مصر الثمن؟».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من مجلة «الشرطة» الشهرية التي تصدر عن الادارة العامة للاعلام والعلاقات بوزارة الداخلية وطبعا ستكون ضد الاخوان المسلمين، ففي دراسة أعدها اللواء عادل عبدالعليم عن الاخوان المسلمين قال عن فرق الموت او التنظيم الخاص السري:

«في منطقة بين السرايات بدأت فكرة تشكيل جماعات القتل الاخوانية بقيادة عبدالرحمن السندي العضو القيادي بالجماعة والذي يعد اول المؤسسين له بعد مباركة مبايعة الشيخ حسن البنا والذي كلفه ان يقود هذا الجهاز على ألا يقوم بأي خطوة تنفيذية وعملية إلا بعد الرجوع اليه شخصيا وبدأت جماعات القتل في الانتشار والتشعب في الاقاليم وضمت قيادات الاخوان وبدأت عملياتها ضد الجنود الانكليز الذين يسيرون في الشوارع مخمورين بحجة تطبيق الحدود ثم تصاعدت عمليات هذا الجهاز لكي تضم وتشمل الساسة والضباط والشخصيات الهامة والعامة وضمت رئاسته كلا من:

صالح عشماوي وعبدالرحمن السندي ومحمود لبيب وحسين كمال الدين وحامد شربت وعبدالعزيز أحمد ومحمود عبدالحليم وبدأت التدريبات السرية والعسكرية التي حضر منها المرشد العام جانبا، على الاعمال الشاقة وتوزيع المنشورات والسمع والطاعة وكتمان الاسرار، وتعددت عمليات القتل ومنها اغتيال النقراشي والخازندار وسليم زكي ومحاولة نسف محكمة الاست